

كتحريق الثوب من دقة وزلق الحمار وانقطاع الحبل
 من شدته ونحوه ولا يقدر ما تلذ بن آدم من سقط
 من الدابة او غرق في السفينة بانقطاع جملها ولا
 ضمان على الفصاد والبتواغ الا ان يتجاوز الموضع
 المعتاد ونحاض كالمستاجر شهر الخدمة ورعي الغنم
 ويشحق الاجرة بتسليم نفسه وان يغزو ولا يقمن
 ما تلذ في يده ولا من عمله ومن استاجر عبدا فليس له
 ان يسافر به الا ان يشترطه والاجرة تشحق با
 ستيقانه المعقود عليه او باسقاط التعديل او
 بتجملها واذا تسلم العين المستاجرة فعليه
 الاجرة وان لم ينتفع بها فان غصبت منه سقطت
 الاجرة ولوبت الدابة ان يطالب باجرة كل يوم
 والحمل باجرة كل من حمله ولا يطالب الفصاد والحياط
 حتى

خربت الدابة وانقطع شرب الصبيحة او ما الرعي
 او ما احد همار قد عقد لها لنفسه انفسحت
 وتفسخ الاجارة بالعدركم استاجر حانوتا
 ليتجر فالتس او اجر شيئا ثم لزم دين ولا مال له
 سواء او استاجر دابة للمسافر بدالة وان يد المكارم
 فليس بعذر **كتاب**
 وهو عقد وثيقة بمال مضمون بنفسه يمكن استيفاءه
 منه ولا يتم الا بالقبض او بالخليفة وقبل ذلك ان
 شاء سلم وان شاء لا ولا يصح الا بحوزة من
 فاذا قبضه الموتى دخل في ضمانه ويملكه على كل
 الراهن حتى يملكه ويصير الموثق مستوفيا من
 ما يئتم قدر دينه حكما والفاضل امانة وان
 كان اقر سقط من الدين بقدره وتعب القيمة
 الدرهم بوجدا الدرهم ودرهمه درهم سقط الم
 درهمين المرمسة

تحت شهره الكاوية السفة والبيع
 اما الكاوية فتقود به من نفسه
 وانما امره ببيعهم انما يتقاع الى
 فخره وانما من نفسه معانف من
 وثيقة الاموالكم والعنته ما ورثه
 من درهم عبد الله بن محمد
 كان اخيرا يكون معرو
 الشجر والرعي والشرك
 المذمة ويعتق عمله والناسر
 انظر الى